

الهجرة غير الشرعية مازق امني في البحر الأبيض المتوسط .**بقولوش حبيبة****طالبة دكتوراه كلية الحقوق و العلوم السياسية****جامعة وهران 2 محمد بن احمد****الملخص :**

يعالج المقال ظاهرة الهجرة غير الشرعية باعتبارها من أهم التهديدات الأمنية التي تواجه الأمن في البحر الأبيض المتوسط من حيث أسبابها المختلفة والمتعددة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والنفسية، وتطوراتها انطلاقا من التحولات الدولية التي عرفت المنطقة بصفة عامة، كما يتم التطرق إلى ما يعرف بامننة الهجرة غير الشرعية ومستوياتها في المنطقة واهم الفواعل المؤثر في تجريم الظاهرة دوليا، ثم التعرض إلى أهم الحلول والمداخل التي لجأت إليها دول البحر الأبيض المتوسط لمعالجة الظاهرة والحد منها.

الكلمات المفتاحية: الهجرة غير الشرعية، الهجرة الشرعية ، امننة الهجرة غير الشرعية .

Abstract :

The article deals with the phenomenon of illegal immigration as one of the most important security threats facing the security of the Mediterranean Sea in terms of its various economic, social, political and psychological causes, and its developments based on the international transformations that the region has known in general. It also deals with the so- In the region and the most important factor in the criminalization of the phenomenon internationally, and then exposure to the most important solutions and entrances to which the Mediterranean countries resorted to address and reduce the phenomenon.

Key words : Illegal immigration , Legal migration , Illegal Immigration Security

مقدمة :

الهجرة ظاهرة إنسانية عرفت لها منطقة البحر الأبيض المتوسط منذ القديم و لكنها خضعت لتطورات ومراحل كانت لها انعكاسات خطيرة على المنطقة بصفة عامة، اذ أصبحت تأخذ أبعاد اقتصادية و اجتماعية وسياسية و امنية وتدرج ضمن السياسات العليا لدول والتجمعات الإقليمية و العالمية و الاقتصادية و العسكرية، أنها التهديد و التحدي و الخطر الحقيقي الذي تواجهه المنطقة، فهي الفاصل المميز بين المتناقضات بين عالم الشمال و الجنوب ، و لتعرف على الظاهرة ومستويات تحليلها و نتائجها نطرح الإشكالية التالية:

فيما تكمن خصائص ظاهرة الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط ؟ ماهي أسبابها ؟ وماهي نتائجها ؟ و ماهي انعكاساتها على المنطقة ؟
للإجابة على هذه الإشكالات نعالجها وفق التقسيم التالي :

المبحث الأول: الهجرة غير الشرعية من حيث اسبابها و تطورها و تجريمها
حيث يتم التعرض في المطلب الأول لماهية الهجرة غير الشرعية لغة واصطلاحا، والمطلب الثاني لمراحل الهجرة غير الشرعية، والمطلب الثالث تم التعرض فيه للأسباب الهجرة غير الشرعية المختلفة والمتنوعة و المتعددة . المبحث الثاني: الامنة الهجرة غير الشرعية. حيث يتم التطرق في المطلب الأول الإشكالات الكبرى للهجرة غير الشرعية ، و المطلب الثاني الهجرة غير الشرعية ضمن منظور الامنة .

1. الهجرة غير الشرعية من حيث أسبابها وتطورها وتجريمها. الهجرة اللّغة:

جاءت في اللغة العربية من (الهَجْرُ) ضد الوصل، والاسم (الهَجْر) و (المُهَاجِر) من أرض إلى أرض ترك الأولى للثانية و (التَّهَاجُر) التقاطع،¹ يقول ابن منظور الهجرة الخروج من أرض إلى أرض وكل مغل بمسكنه منتقل إلى قوم آخرين بسكناء فقد هاجر قومه، وسمي المهاجرون مهاجرين لأنهم تركوا ديارهم و مساكنهم التي نشؤا بها.² و في الانجليزية نجد mmigration و تعني الشخص أو الأشخاص الذين يقدمون إلى بلد أجنبي يقصد اتخاذها مقرا دائما. أما Migration فتعني الشخص أو الأشخاص الذين يهاجرون من بلد أو مكان آخر دوريا أو موسميا أو بقصد العمل.³ و يتضح الفرق بين المفهوم الأول والثاني من حيث مدة الإقامة و مكانها.⁴

و اصطلاحا تسمى الهجرة غير الشرعية، أو الهجرة غير الموثقة، أو الهجرة غير القانونية والهجرة غير النظامية أو الهجرة السرية. ويعد مفهوم الهجرة المنتظمة أو الهجرة السرية الأكثر دقة من الناحية العلمية، لأنه أوسع وأقل معيارية لمصطلح الهجرة غير الشرعية ، فالهجرة غير الشرعية مصطلح قانوني لا يعكس التجارب و الخبرات السابقة للمهاجرين السابقة .⁵

¹ محمد بن ابي بكر الرازي، مختار الصحاح (القاهرة : دار الحديث، 2003) ص ص368-369.

² ابن منظور، لسان العرب (بيروت: دار لسان العرب، د ت ن) ، ص771.

³ ونيسة الحمروني الورفلي، الهجرة غير الشرعية في دول غربي المتوسط، دراسة التجمع الاقليمي (5+5)، (مصر: دار الفكر العربي، ط2016، 1)، ص69.

⁴ المرجع نفسه، ص69.

⁵ ظريف شاكر، معظلة الهجرة السرية في الساحل الافريقي والصحراء الكبرى وارتداداتها الاقليمية ، مجلة العلوم القانونية والسياسية ، ع13، (جوان2013)، ص14.

جاء في البرتول المكل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة غير الوطنية تعريف الهجرة غير الشرعية بأنها تدبير الخروج غير المشروع لشخص ما أو لمجموعة من الأشخاص ليسوا طرفا من رعاياها أو من المقيمين لها عن طريق عبور الحدود دون تقيد بالشروط اللازمة للدخول المشروع لهذه الدولة.⁶

و تعرفها المفوضية الاوروبية الهجرة غير الشرعية على انها ظاهرة متنوعة تشمل على جنسيات ثلاث دول يدخلون اقليم الدولة العضو بطريقة غير شرعية عن طريق البر أو البحر أو الجو، بما في ذلك مناطق العبور في المطارات بوثائق مزورة أو بمساعدة شبكات الجريمة المنظمة، وهناك عدد من الأشخاص الذين يدخلون بصورة قانونية ويتأشيرة صالحة لكنهم يبقون أو يغيرون غرض الزيارة فيبقون دون الحصول على موافقة السلطات ، و اخيرا هناك طالبي اللجوء السياسي الذين لا يحصلون على موافقة ومع ذلك يبقون.¹

و تعرف اجرائيا " الهجرة غير الموثقة أو الهجرة غير الشرعية أو تجارة البشر وفيها ينتقل الفرد أو الجماعة من موقع إلى آخر بحثا عن الرزق ووضع أفضل اجتماعيا أو اقتصاديا أو دينيا ، وفيها تتبدل الحالة الاجتماعية كتغير الحرفة أو الطبقة الاجتماعية."²

و تعرف في اللهجة الجزائرية بالحرقة و هي كلمة مشتقة من فعل حرق و تعني الحرق و المحاريق و هذا يعني العبور بصفة غير شرعية كحاجز أو طابور من

⁶ عثمان الحسين محمد نور ، ياسر عوض الكريم مبارك ،الهجرة غير المشروعة و الجريمة (الرياض: مركز الدراسات والبحوث،2008)، ص24.

¹ عبد الوهاب الكيلاني، الموسوعة السياسية (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات و النشر،ج1994،7)، ص67.

² سحر مصطفى حافظ" الهجرة غير الشرعية المفهوم والحكم والمواجهة التشريعية"، هرمس، ع2(2013) ص47.

الأشخاص أمام دكان، إدارة مصالح الجمارك، قنصلية، من اجل الوصول إلى الجهة الأخرى من الحاجز أو الحد مثلها مثل عبور البحر المتوسط، و هذا حتى يجدوا أنفسهم في الطرف الآخر من الحدود كمهاجرين غير شرعيين في انتظار تسوية وضعيتهم، حتى يكونوا مثل باقي المهاجرين الشرعيين".³ و تعتبر الهجرة غير الشرعية في القانون الجزائري حسب الأمر 2111/66 المؤرخ في 66/07/21 بأنها دخول شخص أجنبي إلى التراب الوطني بطريقة سرية أو بوثائق مزورة بنية الاستقرار او العمل.⁴

مرت الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط بمراحل متميزة :

مرحلة الهجرة القانونية :

تمثل هذه الفترة المرحلة التي بدأت فيها الهجرة من الجنوب إلى الشمال، تعد الهجرة عموما انعكاسا للعلاقات الاستعمارية المباشرة. فالهجرة إلى أوربا في مراحلها الأولى كانت إجبارية فرضها الاستعمار على البلدان المستعمرة منذ 1830 إلى نهاية القرن نفسه بلغ عدد المهاجرين الرسميين المستوردين 12 ألف نسمة⁶، بحكم أن الدول الأوروبية أصبحت بحاجة إلى اليد العاملة لظروف سياسية و اقتصادية و عسكرية.⁵

³ مرسى مشري، ركاش جهيدة" الخصائص السوسيوثقافية للمهاجر غير الشرعي وانعكاسها على التعارف الحضاري بين ضفتي المتوسط ، "في: محمد غربي و وآخرون، الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر المتوسط ، المخاطر واستراتيجيات المواجهة(الجزائر: ان النديم للنشر والتوزيع، ط2014، 1) ص147.

⁴ عباسه دربال صورية، "الهجرة غير الشرعية والتعاون الدولي" ،في: محمد غربي و وآخرون، الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر المتوسط ، المخاطر واستراتيجيات المواجهة(الجزائر: ابن النديم للنشر والتوزيع، ط2014، 1) ، ص82.

⁵ مصطفى عبد الغني، عرب اوروبا، الواقع والمستقبل (مصر: د.د.ن. 2009) ص16.

⁶ راتول محمد وزيان موسى مسعود" هجرة الكفاءات العلمية، هجرة غير شرعية من المنظور الاقتصادي بالتطبيق على بعض دول المغرب العربي- الجزائر ، تونس، المغرب-) ، ص 175-176.

دعت فرنسا المغاربة بسبب الحاجة إلى اليد العاملة في الاقتصاد الحربي والدفاع الوطني حيث وظفت خلال الحرب العالمية الأولى 500 ألف شخص من دول المغرب العربي (تونس والمغرب والجزائر)،⁶ و استطاعت أوروبا أن تتحكم في الهجرة في هذه المرحلة، من جهة أخرى وضع المهاجرون خطابات تتضمن مطالب حقوقية.

مرحلة وقف الهجرة الشرعية:

استمرت فرنسا في تشجيع الهجرة في هذه الفترة بفعل الآليات المطبقة من طرف الديوان الوطني للهجرة (ONI) و بمقتضى القانون الصادر في 1947/09/20 يمنح حق المواطنة الفرنسية للجزائريين. ارتفع عدد المهاجرين بفرنسا من المغريين والتونسيين وتراجعت الهجرة الجزائرية خلال فترة الثورة الجزائرية. و بعد استقلال دول المغرب العربي أبرمت عدة اتفاقات مع فرنسا حول الأيدي العاملة منها اتفاقية أيفيان بين فرنسا و الجزائر (1964/04/10) و مع المغرب (1963/09/27) ومع تونس (1963/10/15).

عقب أحداث 1968 أدركت فرنسا مدى خطورة الهجرة فعمدت إلى سياسة التشدد في تحديد الحصص عن طريق إبرام اتفاقيات مع الدول المصدرة فمثلا في الاتفاق المبرم مع الجزائر (1968/12/17) نص على أن عدد المهاجرين الجزائريين إلى فرنسا لا ينبغي أن يتجاوز 35000 على امتداد ثلاث سنوات.¹ وخلال هذه الفترة ساعدت عوامل على تشديد الدول الأوروبية على الهجرة منها الأزمة الاقتصادية العالمية فمنذ 1973 بدأت في توقيف عمليات الهجرة كما قامت بفرض تأشيرات

¹ محمد بلخيرة، "الهجرة المغربية معطيات ومغالطات" في:، محمد غربي و وآخرون، الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر المتوسط ، المخاطر واستراتيجيات المواجهة (الجزائر: ابن النديم للنشر والتوزيع، ط2014، 1)، ص 458 ص 99.

دخول على رعايا الدول المغاربية، واقتصرت عملية الهجرة بعد ذلك على جميع العائلات.²

و ظهرت إفرازات سلبية المرتبطة بالمهاجرين الشرعيين ومزاحمتهم أبناء البلد الاصليين،³ و أغلقت فرنسا وبلجيكا مناجم الفحم، كما أغلقت الحدود رغم الموائيق والقوانين الدولية. ولكنها لم تؤثر على حركة الهجرة المغاربية حيث بلغ عدد المغاربة في فرنسا 153900 مهاجرا.⁴

مرحلة الهجرة غير الشرعية : عرفت الهجرة تحولات عميقة من ناحية الكم والنوع، بفعل سياستي لم شمل العائلات ومكافحة الهجرة غير الشرعية .ولجأت الدول الأوروبية إلى غلق الحدود واتخاذ إجراءات لتكفل الأفضل بالمهاجرين ولكنها لم تحقق النتائج المرجوة. وأصبح المهاجرون يستهدفون خاصة فرنسا وإيطاليا وإسبانيا. أخذت الهجرة الطابع الصارم في التعامل مع الظاهرة وتحولها إلى ظاهرة أمنية. و لجأت الدول الى ممارسة الدبلوماسية الموصدة للتعامل مع الظاهرة.

- **أسباب الهجرة غير الشرعية:** تصنف دوافع الهجرة غير الشرعية الى عوامل الجذب و عوامل الطرد.

عوامل الطرد: هي مجموعة المظاهر السلبية الموجودة في البلد الأصلي.تتمثل هذه العوامل في الشعور بالأمن، وتكون نتيجة اللامن الإنساني الذي يشمل اللامن الاقتصادي واللامن الاجتماعي واللامن السياسي الناتج عن عدة عوامل.

العوامل الاقتصادية: يعد التباين الكبير في المستوى الاقتصادي بين البلدان المصدرة للمهاجرين غير الشرعيين لاسباب عدة منها:

² مصطفى عبد الغني، عرب اورويا، مرجع السابق، ص18.

³ عبد القادر رزيق ، الهجرة السرية و اللجوء السياسي (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2012)، ص21.

⁴ محمد بلخيرة، الهجرة المغاربية معطيات ومغالطات، ص99.

التباين الاقتصادي نتيجة لتذبذب وتيرة التنمية في البلدان التي لازالت تعتمد أساسا في اقتصادياتها على الفلاحة والتعدين وهما قطاعان لا يضمنان التنمية المستدامة. ارتفاع معدلات البطالة خاصة لدى الشباب الحاصلين على مؤهلات جامعية ، في الجزائر وصلت البطالة إلى 23 بالمئة وتونس 15 بالمئة. تدني مستوى الدخل الفردي في الحوض المتوسط العربي بسبب ضعف أو انعدام فرص العمل وانخفاض الأجور وتدهور الأوضاع الاقتصادية والأمنية فالهدف من الهجرة ضمان فارق ايجابي بين الأجور في دولة الأصل وبين الأجور المنتظرة في الدول المستقبلية،¹ حسب G.P.Tapinos.

فان الهجرة هي رد فعل تجاه التخلف الاقتصادي، فكلما زاد الفارق في مستويات الشغل والدخل زادت دوافع الهجرة لدى الافراد.² تطبيق سياسات التكيف الهيكلي اثر على أوضاع العمالة في دول الشمال الافريقي، مما دفع بها إلى الهجرة للبحث عن فرص العمل، كما لجأت الدول إلى تخفيض الضغط على الاقتصاد المحلي بتشجيع الهجرة والاستفادة من التحويلات المالية للعمالة المهاجرة بالخارج التي مثلت في بعض الدول مصدرا أساسيا للنقد الأجنبي.³

في دراسة أجراها الاتحاد الأوروبي على خمس دول عربية ان 85 بالمئة من المغاربة الذكور الذين تشملهم الدراسة يهاجرون لأسباب اقتصادية المتمثلة في فرص العمل وتحسين المستوى المعيشي.⁴

¹ عياد محمد سمير، "الهجرة في المجال الاورومتوسطي، العوامل والسياسات"، مجلة العالم الاستراتيجي(الجزائر: مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية) ع03، (ماي 2008)، ص04.

² عياد محمد سمير، المرجع السابق. ص05.

³ مغتات صابرينة، محددات انبعاث الهجرة الدولية ، دراسة قياسية " حالة الجزائر" مذكرة ماجستير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة الشلف. 2012/2011. ص99.

⁴ مغتات صابرينة، المرجع السابق، " ص98.

و في دراسة أجرتها منظمة الهجرة على عينة من المهاجرين المصريين الجدد أن دوافع الهجرة عادة ما ترتبط بثلاث ابعاد، البحث عن فرص العمل أفضل واستغلال الروابط العائلية مع المهاجرين السابقين واستغلال السياسات التقييدية لبعض الدول المستقبلية للمهاجرين.⁵ والحاجة إلى الأيدي العاملة في الدول المستقبلية التي أضحت تعاني من نقص اليد العاملة بسبب ارتفاع معدل الشيخوخة(القارة العجوز) من جهة ، وان هذه الفئة المهاجرة لديها استعداد للعمل في جميع المجالات ودون المطالبة بادننى الحقوق.⁶

العوامل الاجتماعية: زيادة الفاقة والعوز وغياب العدالة الاجتماعية بسبب إتباع أسلوب بيروقراطي فيما يتعلق بتقديم الخدمات الادارية للشباب.عدم توفر السلم الاجتماعي بسبب شيوع الظاهرة الطبقية على المستوى القبلي والطائفي أو جزئي، وتغليب الأغلبية على الأقلية أو العكس. التركيبة الديمغرافية المرتفعة منذ الخمسينيات القرن الماضي بسبب ارتفاع معدل النمو السكاني ترتب عنها ارتفاع الفئة العمرية للشباب، فقد وصلت نسبة الشباب 48/ في دول المغرب العربي.

العوامل التاريخية: باعتبار ان اغلب الدول المصدرة لهؤلاء المهاجرين غير الشرعيين الذين كانوا يعيشون تحت وطأة استعمار الدول، مما ولد الشعور لديهم بأنهم يتحملون جانبا من المسؤولية عن الوضع المأسوي الذي يعيشونه نتيجة استنزاف ثرواتهم.

العوامل السياسية: غياب الديمقراطية وانتهاك حقوق الإنسان في مقدمتها الحق في اتخاذ القرار والمشاركة في الحياة العامة، والحق في حرية التعبير وضعف المؤسسات وغياب سيادة القانون.¹ الحروب الأهلية والنزاعات الداخلية المسلحة وانتهاك حقوق

⁵ المكان نفسه.

⁶ هشام بشير، الهجرة العربية غير الشرعية الى اوروبا: اسبابها ، تداعياتها، سبل مواجهتها "السياسة الدولية، ع179(جانفي 2010) ، ص170.

¹ وليد محمود عبد الناصر، "التعاون المتوسطي بين مطرقة الهجرة وسندان التطرف" ، مجلة السياسة الدولية، ع124(افريل 1996) ، ص113.

الإنسان بسبب انتمائهم العرقية أو الدينية أو السياسية مما ينتج عنها تهريب للمدنيين وارتكاب جرائم ضدهم. وجود الاضطرابات الأمنية الداخلية والعنف كما كان الحال في الجزائر في فترة التسعينات .²

العوامل الجاذبة: هي مجموعة المظاهر الايجابية الموجودة في بلد الوصول كفرص العمل والظروف المعيشية. القرب الجغرافي بين الدول الإفريقية والأوروبية، فأوروبا لا تبعد عن الشاطئ المغربي إلا بـ14 كلم هذا الموقع سهل عملية تنقل الافارقة والمغاربة الى الضفة الجنوبية من المتوسط. الصورة النمطية المشرفة حيث روجت وسائل الإعلام لصورة نمطية ومثالية عن المستوى المعيشي داخلها. والانبهار بالغرب سبب أساسي من اسباب الهجرة للخارج،³ بعد الهوة الكبيرة التي باتت تفصل بين القارة الاوروبية وبين الدول النامية في المجال الاقتصادي والتكنولوجي. صور النجاح للمغربين. تتميز بارتفاع مستوى الدخل الفردي في دول الاتحاد الاوروبي (21 الف دولار)، والامتثلية في استغلال الموارد. سوق العمل كعامل جذب، حلم الهجرة هو نتاج الممنوع، وهو رد فعل أمام غلق أبواب الهجرة الشرعية والسياسية التي تبنتها أوروبا في هذا المجال والتي كانت لها اثار عكسية أججت وتيرة الهجرة السرية، كما هناك طلب نوعي على العمل في دول الاستقبال، يستجيب لمعايير كلفة تشغيل العامل ومرونته في قبول اعمال صعبة مؤقتة ومنبوذة اجتماعيا.⁴

² راتول محمد، زيان موسى مسعود، " هجرة الكفاءات العلمية، هجرة غير شرعية من المنظور الاقتصادي بالتطبيق على بعض دول المغرب العربي (الجزائر، تونس والمغرب) ، ص 179.

³ خليل حسن، مرجع سابق، 425.

⁴ شاقوري عبد القادر، أحميدي بوجلطة بوعلي "الهجرة غير الشرعية في حوض البحر الأبيض المتوسط، الأسباب وسياسات المواجهة"، في: محمد غربي و وآخرون، الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر المتوسط ، المخاطر واستراتيجيات المواجهة (الجزائر: ابن النديم للنشر والتوزيع، ط2014، 1) ص ص51-52.

2- امنة الهجرة غير الشرعية :

1- الاشكالات الكبرى للهجرة غير الشرعية : يواجه الاتحاد الأوروبي والدول المغاربية إشكالات كبرى فيما يتعلق بقضايا الهجرة غير الشرعية وكيفية التعامل معها في منطقة البحر الأبيض المتوسط.¹ الإشكالية الأولى تدور حول نقطتين أولا تحول قضية الهجرة من كونها قضية اقتصادية واجتماعية إلى قضية أمنية سياسية بالدرجة الأولى.

أما النقطة الثانية الطابع عبر الحكومي لطريقة اتخاذ القرار الأوروبي فيما يتعلق بقضايا الهجرة غير الشرعية أي سيطرة الاتحاد الأوروبي ودوله على عملية اتخاذ القرار. الإشكالية الثانية هي حقيقة أن أوروبا تعد قارة المهاجرين، فتبني حركية تقيد الهجرة والحد منها تتنافى وفكرة حاجة الدول الأوروبية في اقتصادياتها إلى اليد العاملة الرخيصة القادمة من الدول المغاربية بحكم ان التركيبة الديمغرافية الأوروبية تتجه نحو تزايد معدلات الأعمار.

الإشكالية الثالثة تتمثل في عدم وجود اقتراب موحد للتعامل مع قضايا الهجرة غير الشرعية وتنقسم هذه الإشكالية إلى نقطتين الأولى بوجود صراع قانوني وسياسي بين الدولة الأوروبية جنوب المتوسط (خط المواجهة المباشرة لتدفق الهجرة غير الشرعية: اسبانيا، ايطالي، اليونان، قبرص، مالطا) مقابل الدول الأوروبية في وسط وشمال أوروبا (فرنسا، بريطانيا، ألمانيا) حيث تطالب بتحمل جزء أكبر من العبء المترتب عن دخول المهاجرين غير الشرعيين. أما الإشكالية الرابعة فتتمثل في تسارع وتيرة الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا على نحو غير مسبوق في مقابل تحرك من قبل قادة الاتحاد الأوروبي يهدف إلى مواجهة الهجرة من دول الشمال.

¹ محمد مطوع "الاتحاد الأوروبي و قضايا الهجرة ، الإشكالات الكبرى و استراتيجيات والمستجدات". المستقبل العربي ، ص ص 22-29.

الاشكالية الخامسة : تتمثل في محاولة معظم دول الاتحاد الأوروبي ومؤسساته ايجاد نوع من التوازن ما بين الرغبة في منع وتقييد الهجرة غير الشرعية واحترام قيم وحقوق المهاجرين وحرياتهم.

- الهجرة غير الشرعية في الدراسات الكلاسيكية :

أمام هذه الصعوبات والمشاكل وضعت عدة مداخل لدراسة الهجرة بصفة عامة قبل تقديم تفسيراً شاملاً لظاهرة الهجرة غير الشرعية أهمها النظرية النيوكلاسيكية القائمة على الفوارق الاقتصادية في توزيع الدخل كعامل رئيسي للهجرة، ونظرية التبعية القائمة كشكل من أشكال استغلال المركز للمحيط، ثم النظرية الاجتماعية التي تعتبر اتجاه امبريقي وصفي لوضعية الهشاشة التي يعيشوها المهاجرون.

أما عن إدراج الهجرة في الدراسات السياسية والأمنية فبقيت محدودة، فالمنظور الواقعي الذي يدافع عن الأمن ويعتبره من صميم اهتمام الدولة، يؤكد على أن ما يشكل خطراً على الأمن هو التهديدات العسكرية ، لذا مهما كانت حدة هذه الظاهرة فهي لا تشكل قلقاً أمنياً دولياً حتى تعالج ضمن السياسات الدولية.¹

أما الهجرة غير الشرعية ضمن المقاربة الواقعية الجديدة والتي يعد بوزان رائدها فقد دعت إلى ضرورة الاحتفاظ بالدولة ككيان مرجعي وإعادة صياغة مفهوم الأمن وإدخال مفهوم الأمن الاجتماعي. في مقالة له تحت عنوان " السياسة الواقعية في العالم الجديد، أنماط جديدة للأمن العالمي في القرن الحادي العشرة." نشرت سنة 1991. أعطى أهمية بالغة لما اسماه بالأمن الاجتماعي في مجال علاقة المركز بالإطراف يقول "الأرجح أن يصبح الأمن الاجتماعي مسألة أكثر أهمية عما كان عليه الحال زمن الحرب الباردة ويتعلق الأمر بالأخطار ونقاط الضعف التي تؤثر في أنماط

¹Charles Philippe David, Jean Jacques Roches, Théories de la Sécurité: definition, approche et concept de la sécurité internationale (Paris: Edition Montchrestion, 2002) p.85.

هوية المجتمعات وثقافتها." معتبرا مسألة الهجرة أو ما يعرف بالتصادم بين الهويات الحضارية المتنافسة من أهم هواجس الألفية الثالثة . لذلك فان الهجرة من شمال المتوسط إلى جنوبه تشكل خطرا على امن دول المركز.

فهي تهدد هويته الحضارية والثقافية وتخلق بداخلها طابورا خامسا. وتأتي ضمن التعارض بين القيم العلمانية السائدة في الغرب والقيم الاسلامية . والتنافس التاريخي بين المسيحية والاسلام (الحروب الصليبية) والجوار الجغرافي. يقول باري بوزان " اذ اجتمع خطر الهجرة وخطر تصادم الثقافات أصبح من السهل وضع تصور لنوع من الحرب الباردة الاجتماعية بين المركز (اوروبا) وجزء من الاطراف(دول المغرب العربي) على الاقل ولا سيما بن الغرب والاسلام.

3- الهجرة غير الشرعية ضمن منظور الامنة :

هو الاقتراب الحديث في دراسة الهجرة غير الشرعية، اذ تعد الامنة الأداة المناسبة لتحديد العلاقة بين الهجرة غير الشرعية والأمن. وتستخدم الامنة عند التعامل مع المسائل الامنية.¹ فالهجرة غير الشرعية تشكل مشكلة أمنية تمس وتهدد امن الدولة والمجتمعات اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا وتمتد إلى الأفراد.²

اوروبا من منظور الامنة مشروع الاتحاد الاوروبي الذي يظهر ميزة بنيوية فوق وطنية يتضمن في حد ذاته مشروعا امنيا، شرع في تنفيذ سياسات توسيع وتعميق في الوقت نفسه يسعى لخلق منظمة امنية يتم فيها نشر قيم الديمقراطية الغربية في محيطه، في حين ان سياسات توسيع وتعميق تمثل ايضا تأكيدا على المسائل الوطنية

¹ م حمشي "امنة الهجرة في اوروبا عقبة في وجه القيم الاوروبية" في: php اوراق مترجمة

www.mhnchi.yoasite.com

² رؤوف منصور، الهجرة السرية ، من منظور الأمن الإنساني (مصر: مكتبة الوفاء القانونية، ط1، 2016) ص452.

و بنية مجتمع الرفاه داخل الدولة القومية الا ان المخاوف التي ينتهجها الاتحاد الاوروبي تظهر من خلال التجزئة وتلاشي قيم الجماعة. ترتبط قضايا الامن بعدة مجالات مختلفة في اوروبا وقد اصبحت الهجرة قضية امنية ذات اولويات كبر نظرا لاختفاء الحدود وزيادة عدد المهاجرين في الدول الاوروبية.³

الهجرة أصبحت رهانا امنيا منذ الثمانينات في البحر الابيض المتوسط ، بمعنى انها تشكل تهديدا للهوية الوطنية المحددة ثقافيا، يرى الباحث ديديه بيغو Didier Bigo ان التصور الاوروبي لظاهرة الهجرة بدا يتجه نحو المدخل الامني ليوثر على كل السياسات والاستراتيجيات الاوروبية من منطلق التخوف المتعمد لصناع القرار الاوروبيون لمجتمعاتهم.⁴ فأصبح والقلق والتخوف على نحو متزايد، ما جعل العديد من الدول القومية عموما والغربية خصوصا تتخذ إجراءات صارمة ضد الهجرة لأسباب امنية.² يؤكد فايست (Fasit) ان الامنة نظرة مؤسساتية مبدعة لفهم الترابط بين الهجرة غير الشرعية والأمن باستخدام البعد الذاتي للامنة هذه القضية عن طريق التعامل مع المهاجرين غير الشرعيين كأشخاص مصنوعين ذاتيا بإنتاج الحدود الإقليمية.³

³ م حمشي، المرجع السابق.

⁴ محمد غربي و وآخرون، الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر المتوسط ، المخاطر واستراتيجيات المواجهة(الجزائر: ابن النديم للنشر والتوزيع، ط2014، 1)، ص458.

² سميرة سليمان، دور البيروقراطيات الدولية في أمنة قضيتي تغيير المناخ والهجرة غير الشرعية ، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية (2011-2012)، ص75.

³ philippe Bourbea, Migration and Security :Securitization Theory and its Refinement (University Of British Columbia Departement Of Polittical Science .March,2006),p09.

تقدم الهجرة غير الشرعية كتهديد وجودي في عملية الامنة ما يتطلب إجراءات استثنائية مستعجلة لتشريع الأفعال خارج العملية السياسية الطبيعية، فتصبح القضية مؤمنة عندما تأخذ أولوية مطلقة مقارنة بالقضايا الأخرى. باستخدام وحدات الامنة:

1- **الكيان المرجعي:** يقصد بها الأشياء التي ينظر إليها مهددة وجوديا، ولها شرعية الادعاء بالبقاء فمن خلال الامنة نلاحظ ان الهجرة غير الشرعية تمثل تهديدا امنيا للكيان المرجعي في الامن والاستقرار المهدد بالمخاطر التي يسببها المهاجرون غير الشرعيون.

1- **اخلال بالهوية الاجتماعية:** يقدم الخطاب الأوروبي مفهوم الهجرة غير الشرعية في سياسته العامة قاصدا به الدخول والبقاء غير الشرعي في الدول الاعضاء. اذ يرى التيار اليميني المتمسك بمبدأ استحالة اندماج المغاربة في الهوية الغربية ويطالبون بضرورة اعادتهم الى اوطانهم ، لانهم يشكلون نقطة التماس بين منظومتين متباينتين.⁵

2- **الاخلال بالبناء الديمغرافي:** حيث التدفق المستمر للمهاجرين غير الشرعيين الى اوروبا سيؤدي الى تهديد كيان السكان الاصليين. هناك خلل ديمغرافي بين الضفتين الشمالية و الجنوبية فالشمال تمثله الدول الاوروبية تسيير مجتمعاتها نحو الشيخوخة مما يترتب عليه اثار خطيرة نتيجة التناقض المتلازم بين تنامي عدد كبار السن مقابل تناقص عدد الشباب.⁶ فحسب 2004 يمثل سكان الاتحاد الاوروبي (بالمئة 6.2) من سكان العالم ولا تتجاوز نسبة الشباب 20 بالمئة في اسبانيا 18 بالمئة في ايطاليا و 23 بالمئة في فرنسا. فيما يتميز الجنوب بالنمو الديمغرافي.

⁵ سمير عياد ، الهجرة في المجال المتوسطي : العوامل والسياسات ، مداخل ضمن الملتقى الدولي حول الجزائر والامن في المتوسط واقع وافاق، المنظم يومي 29-30 افريل 2008 بكلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة منتوري - قسنطينة - الجزائر، 2008، ص174.

⁶ بشارة خضرة، اوروبا من اجل المتوسط ، من مؤتمر برشلونة الى قمة باريس ، (1995-2008) ترجمة سليمان الرياشي(بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 2010، ط1)، ص121.

3- الإخلال بالنواحي الأمنية: المهاجرون غير الشرعيون لا يحملون هويات إثبات الشخصية ، في حالة ارتكابهم لجرم لا يمكن التعرف على المرتكب الحقيقي للجريمة مما يؤدي إلى تفشي المشاكل والمجرمين في المجتمعات. فالهجرة غير الشرعية اقترنت بمختلف أشكال الجريمة المنظمة الدولية وأصبح ينظر لها كمهدد للاستقرار الاجتماعي.¹

4- الإخلال بالوضع الاقتصادي: رغم ان المهاجرين غير الشرعيين يعتبرون مصدر اليد العاملة الرخيصة في اوروبا، باعتباره منافسا للأيدي العاملة المحلية، وذلك نتيجة انتشار العمالة العشوائية غير الضرورية وذات الإنتاجية المنخفضة وظهور سوق موازية للعمالة المتسللة التي لا تقبل بأجور اقل وشروط قاسية للعمل، وتفشي البطالة نتيجة انتشار اليد العاملة الرخيصة التي تقبل القيام بالإعمال الشاقة التي يرفضها الاوروبيين الأصليين.

5- مشكلة الأقليات: إن نهاية الحرب الباردة أدت إلى تصاعد الأفكار القومية التي خلقت العديد من الحروب والنزاعات داخل حدود الدولة الواحدة، وأصبحت تطالب بحقوقها ما يعني ان الهجرة غير الشرعية والوضع الديمغرافي في أوروبا يؤدي إلى أزمة ومشكلة تهدد أوروبا داخل حدودها.

7- مشاكل صحية: المهاجرين غير الشرعيين يكونون مصدر لنشر الأوبئة والأمراض مثل الايدز والتهاب الكبد الوبائي بالاضافة إلى كونهم لا يتوفرون على يتوفرون على الإمكانيات لازمة لتحمل دفع تكاليف ونفقات العلاج ومعظمهم لا يدخلون في التأمين الصحي.

¹ محمد عبد السلام ، ايمان رحب، تحولات الامن ، عصر التهديدات غير التقليدية في المنطقة العربية ، ترجمة : عزة عفيفي، داليا بهاء(مصر: الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، د.س.ن) ص60.

8- **المشاكل الاجتماعية:** خلق نوع من التوتر السياسي والاجتماعي لعدم وجود توافق بسبب اختلاف التركيبات السكانية والعقائدية، وخلق مشكلة الاندماج بسبب عوامل اللغة والبيئة ونمط لمعيشة.

الفعل الخطابي: هو التعابير والمفردات التخصصية المستخدمة من قبل الفواعل الأمنية لمخاطبة التهديد الوجودي الذي يواجه الكيان المرجعي. فالأمننة تدرس من خلال تحليل الخطاب لتقديم شيء ما كتهديد وجودي، فالهجرة غير الشرعية استخدمت للكشف عن مخاطرها وتهديداتها الأمنية العديد من الخطابات: مثلاً يأتي في مقدمتها اليمين المتطرف يقوم على الادعاء باستعصاء إمكانية تحقيق الموائمة والانسجام بين المهاجرين والقيم الأوروبية سواء تعلق الأمر بأسلوب الحياة أو نمط الثقافة السياسية فالدول الأوروبية المناهضة للهجرة تنزع نحو تصور المهاجرون كعدو لهويته المشتركة للقيم الأوروبية وأمنها المجتمعي.¹

المفوضية الأوروبية سنة 1994 أشارت إلى الحاجة لنظرة شاملة لمحاربة الهجرة غير الشرعية، ولم يعد ينظر إليها كخطر على الاقتصاديات الوطنية ومشكلة عالمية وحثت على ضرورة درء المهاجرين غير الشرعيين. وافر المجلس الأوروبي في 2001 ان الإدارة الجيدة للسيطرة على الحدود الخارجية للاتحاد ستساعد على تعزيز المعركة ضد الارهاب . فيما اعتبرت الإستراتيجية الأمنية الأوروبية سنة 2003 ان الجريمة المنظمة وتهريب المخدرات والهجرة غير الشرعية وتهريب البشر والأسلحة والإرهاب تعد من التهديدات الخمسة الرئيسية التي تواجه أوروبا.¹

¹ م حمشي، المرجع السابق.

² محمد عبد السلام ، ايمان رجب، تحولات الامن ، المرجع السابق، ص62.

الخاتمة:

بعد دراسة ظاهرة الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط يتضح بان الظاهرة لها خصائصها وأبعادها استفحلت في المجتمع وأصبحت معقدة ليس من السهل ايجاد حلول لمعالجتها، فهي ناتجة لتراكمات تاريخية واقتصادية واجتماعية وسياسية وتغيرات فرضتها البيئة الدولية كما ان الظاهرة تستدعي تضافر جهود عدة جهات لمواجهتها ومعالجتها .